الباب الخامس

الإعداد لمؤتمرات الأطراف

مسئوليات وسلطات مؤتمر الأطراف

أنجزت اللجنة الحكومية المخولة بإعداد الاتفاقية إنجازا كبيرا بإعداد صيغة توافقية لوثيقة تراضت بها الدول المشاركة في اجتماعات دوراتها بداية من نيروبي في مايو ١٩٩٣ حتى باريس في يونيو ١٩٩٤. وتعتبر الوثيقة أول اتفاقية دولية في مجال التنمية المستدامة بعد قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢. والسمة الرئيسية للاتفاقية هو مدخلها الابتكاري للمشكلة حيث تهتم بالجوانب الطبيعية/البيولوجية والاجتماعية/ الاقتصادية للتصحر، كما تهتم بإعادة توجيه نقل التكنولوجيا تلبيه لاحتياجات فعلية، ومشاركة الأهالي في تخطيط وتنفيذ برامج العمل، وتدعيم العمل الدولي لمجابهة التصحر من خلال التعاون الإقليمي مع المؤسسات والدول المانحة.

غير أن تطبيق الاتفاقية علي أرض الواقع كان يتطلب تفعيل مؤسساتها الهيكلية وهي السكرتارية التنفيذية ولجنة العلم والتكنولوجيا والآلية المالية العالمية، وهذه لا تعمل إلا طبقا لقواعد يقرها مؤتمر الأطراف الذي يمثل مجموع الدول المشاركة في الاتفاقية طبقا لما يجري في منظمات وهيئات الأمم المتحدة. ولا ينعقد مؤتمر الأطراف إلا بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني، الذي تحدده المادة السادسة والثلاثون من الاتفاقية بأنه ٩٠ يوما بعد تصديق أو قبول الدولة رقم ٥٠ للاتفاقية دستوريا. وقد قدر أن ذلك سوف يستغرق عامين، ولذلك تقرر أن تستمر اللجنة الحكومية في اجتماعاتها الدورية للوصول إلى صيغ قانونية مناسبة لتفعيل الاتفاقية.

ومؤتمر الأطراف بنص المادة الثانية والعشرين هو الهيئة العليا للاتفاقية التي تضم الدول المصدقة على الاتفاقية وتلك التي قبلتها. ويجوز للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأية دولة عضو فيها من غير الأطراف أن تشارك بصفة مراقب في دورات مؤتمر الأطراف. وللمؤتمر أن يتخذ القرارات اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة. ويجتمع المؤتمر في دورات سنوية عادية حتى الدورة الرابعة وبعد ذلك تعقد الدورات مرة كل سنتين، كما يمكن عقد دورات غير عادية في أي وقت يقرره المؤتمر في دورة عادية أو بناء على طلب يحظى بتأييد ثلث عدد الأطراف على الأقل.

ويقوم المؤتمر باستعراض تنفيذ الاتفاقية وأداء ترتيباتها المؤسسية في ضوء الخبرة المكتسبة وطنيا وإقليميا ودوليا وعلى أساس تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية، ويشجع وييسر تبادل المعلومات عن تدابير الأطراف، ويحدد شكل وفترات تقديم تقارير الأطراف ويستعرضها ويقدم توصيات بشأنها، وينشئ من الهيئات الفرعية ما يعتبر ضرورياً لتنفيذ الاتفاقية.

ويتفق مؤتمر الأطراف على نظامه الداخلي وقواعده المالية ونظامه بتوافق الآراء، ويعتمد تعديلات الاتفاقية، ويوافق على برنامج وميزانية أنشطته بما في ذلك برنامج وميزانية هيئاته الفرعية ويضع ترتيبات تمويلها، ويلتمس تعاون الهيئات والوكالات المختصة سواء كانت وطنية أو دولية أو حكومية دولية أو غير حكومية وينتفع من الخدمات والمعلومات التي تقدمها، ويشجع ويعزز العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة مع تجنب ازدواجية الجهود.

وينتخب مؤتمر الأطراف في كل دورة عادية هيئة للمكتب ويحدد في النظام الداخلي هيكلها ووظائفها. ويؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل الكافي للأطراف من البلدان المتأثرة وخاصة الأفريقية.

الدورة السادسة- نيويورك ١٩٩٥

عقدت اللجنة الحكومية المعنية باتفاقية التصحر اجتماعات دورتها السادسة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يناير ١٩٩٥. وتضمن جدول الأعمال خمسة بنود هي برنامج العمل في الفترة الانتقالية قبل تنفيذ الاتفاقية، والإعداد لمؤتمر الأطراف الأول، واستعراض حالات التوقيع والتصديق على الاتفاقية، ومراجعة بنود الميزانية، ثم الموافقة على تقرير اللجنة النهائي لأعمال الدورة.

وتضمن برنامج الفترة الانتقالية ثلاثة بنود تتعلق بتبادل المعلومات، والتوعية بالتصحر ودعم البناء المؤسسي، والمساهمة في لجنة التنمية المستدامة. وفيما يخص إعداد مؤتمر الأطراف كانت هناك مجموعتان من الموضوعات تتعلق الأولى بكيفية تسيير العمل والقواعد الاقتصادية وتحديد المكان النهائي لمقر السكرتارية وتقرير الآلية العالمية Global Mechanism. وتتعلق المجموعة الثانية بصلاحيات مؤتمر الأطراف فيما يخص نظم تبادل المعلومات ولجنة العلم والتكنولوجيا وتدعيم العلاقة مع الاتفاقيات البيئية الأخرى وهي التنوع البيولوجي والتغير المناخي، وتجهيز قواعد العمل اللازمة للتغلب على مشكلات التطبيق المحتملة، وأخيراً تنفيذ الملاحق وإجراءات حل المشكلات بالتراضي والتحكيم.

مداولات الدورة

أ) الأولوية الأفريقية

تعطي الاتفاقية أولوية خاصة لأفريقيا باعتبارها أكثر القارات تضرراً من التصحر وباعتبار أن الاتفاقية فكرة أفريقية أصلاً. وتأتي هذه الأولوية بشكل واضح في عنوان الاتفاقية كما تأتي في العديد من موادها الإجرائية. وفي هذا السياق تقدمت السكرتارية بتقرير أوضحت فيه أن الدول الأفريقية تطلب

التطبيق الفوري للاتفاقية، كما تقدمت بمشروع ميزانية توضح فيه الموقف المالي الراهن والتعهدات التي التزمت بها بعض الأطراف لتقديم المساهمات المالية. وترى السكرتارية أن التزاماتها تتضمن القيام بحملات توعية وتسهيل العمل العاجل لأفريقيا والمسائل الإدارية.

وقد أثار الموضوع الأفريقي خلافات حادة في اجتماعات اللجنة. فقد كانت الدول الأفريقية ترى أنها قدمت ما يستلزمه الواجب لكي تتقدم الدول المانحة بمساعداتها الموعودة. وعلى الجانب الآخر ترى دول نامية غير أفريقية أنها تحتاج أيضا إلى مساعدات، وهي إن كانت لا تعارض في تقديم المساعدة لأفريقيا فإنها تنتظر أن تعامل بشكل مناسب.

وعبرت دول متقدمة عن ضرورة الاهتمام بالخيارات المحلية لمكافحة التصحر. وعبر وفد الولايات المتحدة عن تعذر تقديم دعم إضافي في الوقت الحاضر نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تمر بها بلاده، وأعلنت مندوبة فرنسا نيابة عن المجموعة الأوروبية ضرورة الاستفادة بشكل كامل من الآليات والمساعدات المتاحة حالياً لمكافحة التصحر قبل الحديث عن توفير آليات ومساعدات جديدة. وتهربت اليابان من تقديم الدعم بالحجم الذي تطلبه الدول النامية بحجة حدوث زلزال مدمر أصابها في الفترة الأخيرة.

ب) سكرتارية الاتفاقية

عبرت الدول النامية عن ضرورة تدعيم السكرتارية مالياً لتستطيع القيام بدور ريادي في الدول النامية المتأثرة، وترى أن الدعم المطلوب يتضمن المساعدة في إعداد البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، على حين ترى دول متقدمة أن يقتصر الوجود الوظيفي للسكرتارية على عدد محدود من الأفراد حيث تتصور أن الدور الذي تلعبه السكرتارية يجب ألا يتعدى التنسيق

والتسهيل بين الأطراف. وقد أثيرت كذلك مشكلات حول سلطة السكرتير التنفيذي في تصريف بعض الأمور خصوصا وأن اللائحة التي يعمل بها تتسم بمرونة غير محدودة المعالم.

جـ) الآلية العالمية وموضوعات أخرى

انتهت مناقشة الأمور التنظيمية إلى ضرورة تشكيل مجموعتي عمل تختص الأولى بتدارس أساليب عمل الآلية العالمية التي يمكن بها تدبير موارد مالية وكيفية التصرف فيها، كما تختص بإعداد التوصيات اللازمة لمؤتمر الأطراف، وتسكين السكرتارية وطريقة العمل فيها، والقواعد المالية، والبرامج، والميزانية. وتختص المجموعة الثانية بتنظيم التعاون العلمي، ومجموعات وقواعد العمل في مؤتمر الأطراف، ونظم التصالح والتحكيم في المنازعات، ونظم تبادل المعلومات.

التحليل النهائي لأعمال الدورة السادسة

بدا واضحا في نهاية الدورة ظاهرتان على درجة كبيرة من الأهمية، الأولى أن الدول المتقدمة لن تقدم حينئذ مساهمات مالية كبيرة على المستوى الجماعي مفضلة التعامل بصفة ثنائية مع الدول النامية. والظاهرة الثانية أن هناك عدة تجمعات سياسية أفريقية على المستوى تحت الإقليمي تتولى التشاور والتنسيق بين دولها لتعظيم مصالح المجموع، ومن المؤسف أن مصر تكاد تكون الدولة الوحيدة على مستوى القارة التى لا تشارك في أي من هذه التجمعات. أما على المستوى الإقليمي فمصر عضو في الجامعة العربية ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول الـ ٧٧ والصين.

الدورة السابعة – نيروبي ١٩٩٥

عقدت اجتماعات الدورة السابعة في نيروبي بكينيا في أغسطس ١٩٩٥. وتركز العمل في مجموعتي العمل الذي سبق الموافقة على تشكيلهما في الدورة السادسة، بالإضافة إلى اجتماعات جلسات عامة ومجموعات تحت إقليمية وإقليمية. وألقى السكرتير التنفيذي للاتفاقية بيانا يفيد بأنها وضعت للتوقيع الدولى اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٤ حيث وقعت عليها ١٠٧ دولة حتى ٣١ يوليو ١٩٩٥، مقارنا بعدد ٩٥ قبيل الدورة السادسة في يناير ١٩٩٥. وصدقت خمس دول على الاتفاقية، هي بأسبقية التصديق المكسيك والرأس الأخضر ومصر والسنغال وهولندا.

وألقى ممثلو بعض الدول الأفريقية ومنها مصر بيانات بالأعمال الوطنية التي تقوم بها دولهم لمكافحة التصحر والإجراءات المطلوبة إقليميا أو دوليا لكي يتم تنفيذ الاتفاقية بشكل يحقق غرضها. وتضمنت كلمة وفد مصر موجزاً لما قامت به لمكافحة التصحر واستعدادها لتقديم خبراتها للدول الشقيقة. وتحدث ممثلو دول أمريكا اللاتينية وآسيا طالبين أن يلقي التطبيق العاجل للاتفاقية في هذه الدول اهتماماً متساويا للتطبيق في أفريقيا.

وتحدث سكرتير الاتفاقية فأشار إلى جهود السكرتارية في التعريف بالمشكلة على كافة المستويات، والمساهمة ماديا وفنياً في إقامة ندوات على المستوى الوطني والإقليمي، كما تم طبع نشرات تعريفية، وتم الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر يوم ١٧ يونيو. وتحدث بعض ممثلي الدول الغنية ومنهم أسبانيا وهولندا وسويسرا وكندا لتوضيح جهود ومساهمات دولهم. وعلى الرغم من النوايا الطيبة فإن معظم هذه المساهمات اتجهت إلى المستعمرات السابقة أو المنظمات غير الحكومية.

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

تقدمت مجموعة دول الـ ٧٧ والصين باقتراح أن ترتبط السكرتارية الدائمة للاتفاقية مع سكرتارية الأمم المتحدة التي تتكفل بالإنفاق على المجموعة الرئيسية للعاملين بالسكرتارية، وتقوم بعض الدول على سبيل التبرع بانتداب بعض العاملين. وعرضت كل من ألمانيا وأسبانيا وسويسرا وكينيا استضافة المقر الدائم للسكرتارية. وقد اتفق على أن تقوم الدولة التي ترغب في الاستضافة بإبداء هذه الرغبة كتابياً موضحة التسهيلات التي تستطيع تقديمها، كما تم الاتفاق على الكتابة إلى سكرتارية الأمم المتحدة لبحث إمكانية تقديم المعونة الإدارية والتنظيمية والمالية.

ب) تسكين الآلية العالمية

أبدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (ومقره نيويورك) والمرفق العالمي للتنمية الزراعية (ومقره روما) استعدادهما لاستضافة الآلية، على حين تقدم بالاعتذار كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمي لعدم إمكانهم قبول الاستضافة. وتباينت آراء الدول أثناء مناقشة هذا الموضوع، حيث ترى الدول الغنية أن تكون الآلية جهة تنسيق لضمان حسن استخدام المعونات المتاحة حالياً في حين ترى معظم الدول النامية أن يكون للآلية دور مؤثر فى حشد مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى الدور التنسيقي. واستقرت الآراء على أن تقوم السكرتارية بتجميع الآراء حول مهام ومسئوليات الآلية العالمية طبقاً لنصوص الاتفاقية، وبعد ذلك تقوم السكرتارية بالكتابة إلى الهيئات التي قبلت استضافة الآلية للحصول على أفضل الشروط، ثم تعرض نتيجة هذه الاتصالات على اجتماعات الدورة الثامنة لاتخاذ القرار المناسب.

جـ) القواعـد المالية

تناولت المناقشات الخاصة بهذا الموضوع نوعية العملة الرئيسية التى تتعامل بها سكرتارية الاتفاقية، وكيفية نقل الاعتمادات المالية بين البنـود المختلفـة وسلطة اتخاذ القرار ونوعية الاعتمادات الماليـة والاحتيـاطي وإجـراءات التصويت وما إذا كانت القرارات بالأغلبية أو بالتوافق. وقـد تباينـت الآراء وأن كانت الدول المتقدمة ترى أن القرارات يجب أن تؤخذ بـالتوافق علـى حين ترى الدول النامية أن تؤخذ بالأغلبية. وتناولت المناقشات أوجه الصرف على الالتزامات بشكل شفاف لا أثر فيه للشك أو الالتباس، وتركز الخـلاف الرئيسي حول ما إذا كان الدعم يقدم للدول النامية عموماً أو للدول الأقل نموا فقط، ثم تبين أن قصر الدعم على الدول الأقل نموا يتعارض مع أحد بنـود الاتفاقية.

د) مسائل العلوم والتكنولوجيا

تضمنت الوثيقة المقدمة من الـسكرتارية المؤقتـة المواصـفات التنظيميـة المقترحة لتكوين لجنة العلم والتكنولوجيا وكذلك مجلس الخبراء ومجموعـات الاستشاريين. وقد أجمعت الآراء على أن اللجنة تختص بتقديم النصح وتقييم المؤسسات العلمية واقتراح البحوث التي تدعم تنفيذ الاتفاقية وكـذلك طـرق ووسائل تنفيذ الاتفاقية. وترى الدول المتقدمة أن عـضوية اللجنـة مفتوحـة للجميع غير أن حسن أداء العمل يتطلب اختيار هيئة مركزية أو مكتب موسع من بعض أعضائها يتولى قيادة العمل، إلا أن الدول الناميـة عبـرت عـن مخاوفها من احتمال عدم تمثيلها في المكتب بحجة أن ممثليها ليـسوا علـى المستوى المطلوب علميا. وبخصوص مجلس الخبراء ومجموعة الاستشاريين فقد تباينت الآراء حول علاقة كل منها بلجنة العلـم والتكنولوجيـا، وكـذلك علاقتها بمؤتمر الأطراف.

وتقدمت مصر باقتراح تشكيل اللجنة من ٤٠ عضوا منهم ٢٠ موزعين بالتساوي على دول الملاحق الأربعة لكل ملحق خمسة أعضاء يعينون بالتراضي، وعشرة أعضاء للدول المتقدمة، وخمسة أعضاء للهيئات العلمية للأمم المتحدة، وخمسة أعضاء للمنظمات غير الحكومية الدولية. غير أن الاقتراح لم يؤخذ به في حينها، وكان عليه الانتظار نحو عشر سنوات كما سيتضح فيما بعد. وانتهت المناقشات إلى تكليف السكرتارية بإعداد وثيقة تتضمن مواصفات لجنة العلم والتكنولوجيا على ضوء ما تم من مناقشات يتم التفاوض عليها في اجتماعات الدورة الثامنة، على أن تتضمن الوثيقة مقترحات حول الخبراء والاستشاريين.

هـ) قواعد وطرق العمل

الوثيقة المقدمة في هذا الموضوع مأخوذة بتصرف من وثائق اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي وكذلك قواعد عمل الأمم المتحدة. وتركز النقاش حول طريقة اتخاذ القرارات حيث رأت الدول المتقدمة أن المسائل المالية يجب أن تؤخذ بالتوافق على حيث ترى الدول النامية أنه يمكن الوصول إلى قرار بالأغلبية في حالة عدم إمكان التوافق.

وتقدمت اليابان باقتراح مثير للجدل يقضي باختصار اللغات الرسمية التي يتعامل بها مؤتمر أطراف الاتفاقية إلى ثلاث فقط بدلا من ست وهي اللغات المستعملة بصفة رسمية في جميع منظمات الأمم المتحدة، وهي الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والأسبانية والعربية. وكانت خشية وفد مصر في ذلك الوقت أن تكون اللغة العربية إحدى ضحايا الاقتراح إذا ما أخذ به ولذلك عارضه. وبعد مناقشة قصيرة لم يتضح وجود توافق فتقرر وضعه بين قوسين وتأجيله لدورة قادمة.

و) نظم تبادل المعلومات

أكدت ورقة العمل المقدمة التفرقة بين التصحر كظاهرة عالمية تتأثر به دول دون أخرى وبين التغير المناخي والتنوع البيولوجي وهما أيضا ظاهرتان عالميتان تتأثر بهما معظم دول العالم لسبب أو لآخر، حيث أن ذلك يؤثر على طبيعة تدفق المعلومات. وأكدت بعض الآراء أهمية تواجد نظام قياس عالمي كدلائل ومؤشرات للتعبير عن بيانات التصحر للاستفادة من المعلومات بشكل مقارن، وكذلك أهمية الرصد الدوري لنتائج معالجة الأراضي المتدهورة استجابة لمعاملات مختلفة.

التحليل النهائي لأعمال الدورة السابعة

١. شاركت كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل في الاجتماعات بشكل ملفت للنظر من واقع العدد الكبير لوفديهما والأحاديث الجانبية مع الوفود الإفريقية ملوحين لهم بمعونة مالية أو فنية. والمؤكد أن هناك فرصة لمصر لكي تتعاون مع الدول الأفريقية مستغلة خبره علمائها في إقامة مشروعات ثنائية أو ثلاثية تدعيما لعلاقاتها الأفريقية وتأكيدا لهم بأننا أفريقيون مثلهم. ومن الضروري لإتمام هذه المشروعات أن يتوافر تخطيط جيد ضمن إطار مؤسسي يتبنى هذه المشروعات. ولعل الصندوق الأفريقي في وزارة الخارجية يكون هو الأداة المناسبة لمثل هذا الإطار. والعنصر الأساسي الثاني هو ضرورة إجادة المبعوثين المصريين الذين يحتمل إيفادهم للدول الأفريقية اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية إجادة تامة ضماناً للتمثيل المصري المشرف.

٢. تشجع الاتفاقية أوجه التعاون الإقليمي بين الدول وتعطي أفضلية خاصة لمشروعات يتم تنفيذها بمشاركة عدة دول. وفي هذا السياق فإن الوضع

المصري يمثل وضعا ليس بالمريح. والمؤسف أن تكون مصر خارج جميع التجمعات السياسية تحت الإقليمية التي تجمع معظم الدول الأفريقية في الوقت الحاضر، بالرغم من وقوعها جغرافيا إلى الشرق مباشرة مع ليبيا وهي إحدى دول اتحاد المغرب العربي وإلى الشمال مباشرة من السودان وهي إحدى دول اتحاد الإيجاد، وهو ما يستحق المحاولة على أعلى المستويات لتنفيذ مشروعات مشتركة.

الدورة الثامنة- جنيف ١٩٩٦

عقدت اجتماعات الدورة في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا في فبراير ١٩٩٦، وتركز العمل في الأيام الثلاثة الأولى في جلسات عامة ثم انتقل إلى مجموعتي العمل الذي سبق تشكيلهما في الدورة السادسة لمناقشة بنود جدول الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك اجتماعات لمجموعات تحت إقليمية وإقليمية وتجمعات سياسية. والمجموعات ذات العلاقة بالنسبة لمصر هي مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين. وافتتح الجلسة الافتتاحية رئيس اللجنة السفير السويدي Bo Kjellen فقال أنه يشعر بالرضا لاحتمال قرب دخول الاتفاقية موضع التنفيذ وكذلك للرغبة في التعاون بين الأطراف والتحمس للجمعيات غير الحكومية ومشاركة العمل على المستوى الوطني، غير أنه لا يشعر بالرضا لعدم اهتمام بعض الحكومات بإدخال برامج مكافحة التصحر ضمن خططها العامة للتنمية.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية أيضا مديرو برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمرفق العالمي للتنمية الزراعية. وقدمت السكرتارية ما يفيد بأن ١١٥ دولة قد وقعت على الاتفاقية، وقامت ٢٥ دولة بالتصديق عليها حتى آخر يناير ١٩٩٦. وإذا سارت الأمور بنفس المعدل فمن

المنتظر أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وهو الموعد الذي يتحدد بمرور ٩٠ يوما بعد تصديق أو قبول الدولة رقم ٥٠ في أواخر العام.

وتحدث ممثلو عدد كبير من الدول التي تعاني من التصحر عما تم اتخاذه من إجراءات علاجية مع بيان الصعوبات والمشكلات التي تعترض كل منها، كما تحدث عدد كبير من الدول المانحة عن نوعية المشروعات والمساعدات التي قدمتها. وتحدث أيضا ممثلون عن المنظمات تحت الإقليمية في أفريقيا وهي منظمات سادك والمغرب العربي والإيجاد والإيكواس (غرب افريقيا) عن أعمال تجمعاتهم في مكافحة التصحر. وقد أوضحت المناقشات أن اتفاقية مكافحة التصحر لا تحظى إعلاميا بنفس الاهتمام مقارنة باتفاقيات التغير المناخي والتنوع البيولوجي. واقترح البعض أن تدعم السكرتارية ندوات تخصص لتقديم الاتفاقية لرجال الإعلام خصوصا على المستوى الإقليمي وتحت الإقليمي.

وأشارت كلمة وفد مصر إلى أن مكافحة التصحر ممارسة مصرية قديمة وأنه يسعدها أن تقدم خبراتها لمن يرغب من الدول الأفريقية. واقترحت أن تقدم مختلف الدول التي تعاني من التصحر لسكرتارية الاتفاقية بيانا مكتوبا بالمشروعات التي تقوم بتنفيذها والتكلفة التقديرية لهذه المشروعات، كما تقوم الدول المانحة بتقديم بيان بمساعداتها لمختلف الدول النامية. ومن هذه البيانات تقوم السكرتارية بإعداد تقرير يوضح مشروعات مكافحة التصحر على المستوى العالمي بما يظهر تكامل الجهود والاستفادة من الخبرات في مختلف المناطق.

ومن غرائب المفاوضات الدولية التي تستعصي أحيانا علي الفهم أن هذا الاقتراح الذي يبدو غاية في البراءة قد استغرق نحو عام ونصف العام حتى تبنته مجموعة الدول النامية كمشروع قرار في الدورة العاشرة الممتدة في

أغسطس ١٩٩٧، ثم أربع سنوات من الجدال مع الدول المانحة ليتم إصداره كأحد قرارات مؤتمر الأطراف الخامس في أكتوبر عام ٢٠٠١.

مداولات الدورة

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

فضلت الدول المتقدمة/المانحة دمج السكرتارية في إحدى المنظمات الدولية التي لها خبرة في الأعمال البيئية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خصوصا وأن الصعوبات المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة ستمنعها من تقديم دعم مطلوب، بينما فضلت دول أخرى ربط سكرتارية الاتفاقية بسكرتارية الأمم المتحدة وفي نفس الوقت التعاون بشكل وثيق مع كافة الهيئات والمنظمات التي تعمل في مجال مكافحة التصحر. وأبدت كل من أسبانيا وألمانيا وسويسرا واستراليا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رغبتها في استضافة مقر السكرتارية الدائمة. وتقرر أن تقوم كافة الدول والهيئات التي ترغب في الاستضافة أن توضح كتابة نوعية التسهيلات التي تنوي تقديمها.

ب) تسكين الآلية العالمية

سبق وأن تقدم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمرفق العالمي للتنمية الزراعية بإبداء الرغبة في استضافة الآلية العالمية الخاصة بالاتفاقية، غير أن تفاوت الآراء في اجتماعات الدورة السابقة كان شاسعا فلم تصل المناقشات إلى شئ محدد. وعكست مناقشات الدورة الثامنة نفس الخلافات حيث ترى الدول الأفريقية أن الآلية العالمية هيئة اقتصادية/ مالية هدفها البحث عن مصادر متجددة من الموارد المالية وضخها إلى الدول التي تعاني من التصحر لإقامة مشروعات تقلل من الآثار الاقتصادية المدمرة التي أثرت على العديد من الدول وخصوصا في أفريقيا، على حين ترى منظمة دول

التعاون والتنمية OECD أن المهام الرئيسية للآلية العالمية تتضمن توفير المعلومات عن مصادر التمويل وتشجيع عمليات التمويل المشترك وتقديم النصح لمختلف الأطراف بما فيها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ولم تستطع دول مجموعة الـ ٧٧ والصين الوصول إلى قرارات محددة لكثرة الخلافات فيما بين دولها حيث تطالب أفريقيا بشيء من التميز طبقا لنصوص الاتفاقية، والدول غير الأفريقية تطالب بالتعامل المتكافئ مع الموارد المتاحة. وتقرر في النهاية تكليف السكرتارية بتجميع مقترحات الأطراف في تقرير يقدم إلى الدورة التاسعة للوصول إلى وثيقة نهائية في الموضوع.

جـ) القواعد المالية

تناولت المناقشات طبيعة إعداد الميزانية وهل تتكون من جزء مركزي وجزء مساعد وجزء احتياطي، كما تناولت طبيعة القواعد المالية المتبعة في الأمم المتحدة ومدى التزام مؤتمر الأطراف وأجهزته المساعدة بهذه القواعد. واقترحت معظم الآراء تأجيل البت بالنسبة للعملة المتداولة إلى ما بعد تحديد مكان السكرتارية الدائمة، وأن كان البعض يفضل الدولار لسهولة تحويله. وتم الاتفاق على وضع برنامج يوضح مسئوليات ووظائف هيئة السكرتارية الدائمة وطريقة العمل بها، كما تم الاتفاق على تكليف السكرتارية بإعداد ورقة عمل لهذا الموضوع للعرض على الدورة التي تسبق مباشرة انعقاد مؤتمر الأطراف الأول.

د) مسائل العلوم والتكنولوجيا

أصرت بعض الدول النامية على أن تمثل جميع الأطراف في لجنة العلم والتكنولوجيا بممثلين وتقوم كل دولة بالحكم على الكفاءة العلمية لممثليها. وقد

شجعت الدول الغنية هذا الاتجاه ربما لرغبتها في تكوين لجنة ذات صلاحية استشارية هامشية لانخفاض مستواها العلمي. وقد حاولت بعض الدول ومنها مصر معارضة هذا الاتجاه ولكنها لم تنجح. وربما كان اهتمام معظم الدول ينحصر في تواجد ممثلين لها في هذه الهيئات، أي تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة.

هـ) قواعد وطرق العمل

تقدمت السكرتارية بورقة عمل عن هذا الموضوع، غير أن ضيق الوقت لم يسمح بمناقشتها بشكل كامل، ولذلك فقد تقرر استكمال ما تبقى منها في الدورة التاسعة.

و) نظم تبادل المعلومات

تستهدف ورقة العمل التى أعدتها السكرتارية تحقيق عدة أهداف هي التقييم الفعال للتقدم في تنفيذ الاتفاقية بدلائل ومؤشرات قياسية، وتبادل المعلومات بين الأطراف، وتأكيد إتاحة المعلومات للجنة العلم والتكنولوجيا وكذلك الآلية العالمية، والتأكيد على أن المعلومات الخاصة بالتنفيذ ستكون متاحة للجميع. وأثارت بعض الوفود أن القياسات الكمية الخاصة بالتصحر ليست متوافرة على مستوى العالم حتى الوقت الحاضر ولذا فمن الحكمة تأجيل الحديث عن الدلائل إلى مرحلة لاحقه، كما تم نقاش حول المساعدات وما إذا كانت تقدم لكل الدول المتأثرة بالتصحر أو تكون الأولوية للدول الأشد فقرا، كما أثارت بعض الدول تساؤلا عن تحكيم التقارير الوطنية التي تقدمها الدول ومدى سلطة مؤتمر الأطراف في هذا المجال.

س) طرق العمل في التوفيق والتحكم

أعدت السكرتارية ورقة عمل في هذا الموضوع قيل أنها تتشابه إلى حد كبير مع ورقة العمل التي أعدتها سكرتارية مؤتمر التغير المناخي. وقررت

مجموعة العمل أن يحال الموضوع إلى مؤتمر الأطراف للفصل فيه خصوصا وأنه لا يمثل موضوعا عاجلا.

التحليل النهائي لأعمال الدورة الثامنة

بدأت الدول النامية في الإحساس بأن السماء لن تمطر ذهبا ولا فضه وأن عليها أن تعيد ترتيب أوراقها للحصول على جزء من المعونات الدولية المتاحة. ويبدو أن أولويات التعاون الدولي في المستقبل المنظور ستكون للاتفاقيات الثنائية بين الدول المانحة والدول النامية لأسباب تخص كل منها على حدة، كما يبدو أن أسبانيا وألمانيا واليابان أكثر استعدادا لتقديم المعونة.

وتتيح الاتفاقية لمصر مجالا واسعا للتعاون مع أفريقيا، وهو ميدان تنافسها فيه بوضوح كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل. وقد كان جديرا بالموقف حينئذ أن يقوم الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية بتعديل إطار مساعداته لأفريقيا ليدخل تحتها برامج تدريب وزيارات متبادلة ومشروعات مشتركة لمكافحة التصحر.

الدورة التاسعة- جنيف ١٩٩٦

عقدت اجتماعات الدورة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر ١٩٩٦. وتركز العمل في مجموعتي العمل فلم تعقد طوال الدورة إلا ثلاثة اجتماعات عامة. الاجتماع الأول تحدث فيه رؤساء المنظمات الدولية التي ترغب في الارتباط بالاتفاقية وهي على وجه التحديد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمرفق العالمي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأرصاد العالمية. وتم في الاجتماع الثاني إلقاء بيانات بعض الدول، وعرضت حالات التوقيع والتصديق على الاتفاقية حيث تبين أن عدد الدول التي صدقت أو قبلت الاتفاقية حتى نهاية أغسطس

١٩٩٦ هو ٤١، ليس بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان، وتم قبول ارتباط بعض المنظمات غير الحكومية بالاتفاقية. وعقد الاجتماع الثالث في اليوم الأخير للدورة حيث تم اعتماد القرارات التي انتهت إليها مجموعتي العمل الرسمية.

وسيطر على اتجاه القضايا المطروحة في مجموعتي العمل ما استقر عليه اتفاق الرأي داخل تجمعين، أولهما هو تجمع دول الـ ٧٧ والصين الذي يتكون بدوره من ثلاثة تجمعات هي المجموعة الأفريقية والمجموعة الآسيوية ومجموعة أمريكا اللاتينية. والتجمع الثاني هو منظمة التعاون والتنمية.

وتحدث ممثلو بعض الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية عن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دولهم نتيجة الجفاف والتصحر، وأشارت جنوب أفريقيا وناميبيا إلى أنهما تخطوان سويا لاستكمال برنامج مشترك لمكافحة الجفاف والتصحر طبقاً للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

وتحدث أيضا ممثلو بعض التجمعات تحت الإقليمية الإفريقية وهي SADC، UMA, IGAD (الجنوب الأفريقي واتحاد دول شرق افريقيا والاتحاد المغاربي على التوالي) عن عقد اجتماعات ومشاورات للنظر في التعاون لمكافحة التصحر فيما بين دول كل منها. وتحدث ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والبرتغال وألمانيا وأسبانيا عن كمية وتوزيع المساعدات التي قدمتها كل منها إلى الدول المختلفة. وتحدث ممثل إسرائيل عن علاقات السلام التي ترتبط بها دولته مع دول المنطقة بما مكنها من إقامة مشروعات مشتركة مع مصر والأردن وتونس والمغرب، وأن الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال تتيح لها تقديم المساعدة للدول التي تعاني من التصحر.

أشارت كلمة مصر مجددا إلى خبرة مصر العريقة في مجال مكافحة التصحر، وأنها انتهت من إعداد الخطوط العريضة للبرنامج الوطني. وتتكون الخطة من ثلاثة مكونات أولها إجراءات مساعدة تتضمن زيادة الوعي والحوافز الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون الإقليمي والدولي، والثاني هو الرصد والتقييم الذي يتضمن قواعد البيانات وتبادل المعلومات والمؤشرات الحقلية والبدائل الفنية والاجتماعية، والمكون الثالث هو إدارة المشروعات تشمل جوانب الوقاية والعلاج. وأكدت كلمة مصر رغبتها مجددا في التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع من يرغب.

مداولات الدورة

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

تلقت السكرتارية ثلاثة عروض مكتوبة من أسبانيا وألمانيا وكندا تعرض مورثيا (أسبانيا) وبون (ألمانيا) ومونتريال (كندا) على الترتيب مقراً دائماً للسكرتارية. وأشار العرض الأسباني إلى أن أسبانيا من الدول المتأثرة بالتصحر وتقع بالقرب من معظم الدول المتأثرة في أفريقيا والشرق الأوسط والأدنى. وشمل العرض تقديم مساحة مكتبية تبلغ ١١٠٠م^{2} ومبلغ مليون دولار أمريكي لتأثيث المقر، بالإضافة إلى تسهيلات دبلوماسية للعاملين في السكرتارية، كما تعهد بتقديم مساعدات مالية تبلغ ٨ مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروعات في دول نامية.

وأشارت ألمانيا إلى سابق قيامها بتمويل مشروعات تكلفت ١,٨ بليون مارك لمكافحة التصحر في عدة دول، كما أن بون هي مقر سكرتارية اتفاقية التغير المناخي. وشمل العرض تقديم مليون مارك ألماني سنويا إلى السكرتارية ومليون مارك لتُأثيث المقر بالإضافة إلى تسهيلات دبلوماسية.

وأكدت كندا على أن مونتريال هي من أكثر عواصم العالم انخفاضا في تكاليف المعيشة وأنها مقر السكرتارية للعديد من الإتفاقيات أشهرها اتفاقية التنوع البيولوجي، وعرضت منحه في حدود نصف مليون دولار أمريكي تستطيع السكرتارية بها استئجار مقر في المبنى الدولي للمؤتمرات في مونتريال لعدة سنوات. وتعهدت بتقديم منحه بمبلغ ٣,٩٥ مليون دولار أمريكي توضع تحت تصرف السكرتارية على مدى خمس سنوات، وإعارة أشخاص للعمل في السكرتارية لمدة خمس سنوات في حدود مبلغ ٠,٧٥ مليون دولار أمريكي.

وأستقر الرأي بعد سماع هذه العروض على تشكيل لجنة تتكون من هيئة مكتب اللجنة الحكومية بالإضافة إلى رئيس لجنتي العمل لمناقشة تفاصيل العروض المقدمة واقتراح المكان الأكثر مناسبة للمناقشة في اجتماعات الدورة القادمة.

وفيما يخص الترتيبات الإدارية تسلمت السكرتارية طلبا برغبة كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأرصاد العالمية لتقديم التأييد الإداري للسكرتارية. وكان العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية مختصرا ويشير إلى إمكانية المساعدة من خلال خبرائه وإمكانية انتداب عاملين في السكرتارية وتسهيل عملها من خلال جمع المعلومات.

وكان العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مستفيضا بالكثير من التفصيلات. ويبدأ بتعريف البرنامج وخبراته المكتسبة ومجالات تعاونه مع مختلف هيئات الأمم المتحدة والمشروعات التي شارك في تنفيذها في مختلف مناطق العالم، كما أن البرنامج يقدم في الوقت الحاضر ترتيبات إدارية لست

اتفاقيات دولية أشهرها بروتوكول مونتريال للمواد السالبة للأوزون واتفاقية بازل للمخلفات الخطرة واتفاقية التنوع البيولوجي. ويفترض البرنامج أن مؤتمر الأطراف لاتفاقية التصحر سوف يرغب في وضع السكرتارية في بناء تنظيمي قائم لتجنب إنشاء بناء تنظيمي جديد. ويعرض البرنامج إمكانية مساعدة السكرتارية بالخبراء كما يمكنه مساعدة الهيئات والأجهزة المعاونة لمؤتمر الأطراف.

وكان العرض المقدم من منظمة الأرصاد العالمية موجزا ولا يدخل في تفصيلات العلاقة المحتملة بينها وبين مؤتمر الأطراف ولكنه استطرد في شرح اهتمامها بالأهداف العامة للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وأن هذا يتوازى مع اهتمامها بالتغيرات المناخية وأثارها المحتملة، كما تعرض المنظمة استعدادها لاستضافة السكرتارية في مقرها الجديد في جنيف.

وأشارت مجموعة دول الـ ٧٧ والصين إلى أنها سبق وأن تقدمت برجاء إلى سكرتير عام الأمم المتحدة لتكون سكرتارية الاتفاقية جزءا من سكرتارية الأمم المتحدة، وهو الوضع الذي تفضله المجموعة لاعتبارين أولهما أن البدايات الأولى لاتفاقية التصحر ظهرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي استمرت في تقديم الدعم حتى تم التوصل للاتفاقية، وعلى ذلك فمن المنطقي أن ترتبط اتفاقية التصحر بالأمم المتحدة ارتباطا مباشرا مثلما تم مع اتفاقية التغير المناخي التي ترتبط سكرتاريتها مع الأمم المتحدة. والاعتبار الثاني هو أن اتفاقية التصحر لا تعني بالبيئة فقط – وهو مجال عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – ولكنها تعني أيضا بالتنمية بنفس القدر. وعلى ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة توفر الغطاء الأكثر ملائمة في هذا المجال.

ولم تتفق دول مجموعة التعاون والتنمية مع هذا الرأي وترى أن الجدية في عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تؤهله لتقديم الترتيبات المطلوبة لكي تعمل سكرتارية الاتفاقية بالكفاءة المطلوبة. واستقر الرأي في اللجنة على تأجيل البت في هذا الموضوع إلى الدورة القادمة.

ب) تسكين الآلية العالمية

تقدمت السكرتارية بورقة عمل تتكون من جزأين يتعلق الأول بوظائف الآلية العالمية التي تتضمن تجميع ونشر المعلومات عن الموارد المالية، ونصح الدول المتأثرة في إدارة الموارد وتحليل التكاليف، وتسهيل عمليات التعاون والتنسيق بين الدول ومصادر التمويل، وتحريك ونقل المصادر المالية والتكنولوجيا إلى مستويات تنفيذ المشروعات، وأخيراً تقارير دورية إلى مؤتمر الأطراف.

ويتعلق الجزء الثاني بالشروط المرجعية لاختيار الهيئة التي تستضيف الآلية العالمية والتي تتضمن السعة الوظيفية للهيئة، والعلاقة مع مؤتمر الأطراف، والمساندة الإدارية. وتعرض هذا البند لمفاوضات رسمية وغير رسمية مكثفة للوصول إلى صيغة تتراضى بها الوفود دون جدوى. ويعزى ذلك إلى سببين رئيسيين الأول هو أن فكرة الآلية العالمية مستجدة وليس لها نظير في الاتفاقيات البيئية الأخرى التى تستند في تمويل مشروعاتها على مرفق البيئة العالمي، والثاني هو التباعد الشاسع بين المنطلقات الأساسية لدول منظمة التعاون والتنمية OECD (الدول المانحة) ودول مجموعة الـ ٧٧ والصين (الدول النامية). وبعد مفاوضات تمت في اليوم الأخير أمكن الوصول إلى هيكل صياغة يتضمن احتمال التوافق للنظر في الدورة القادمة. ولم يتسع الوقت لمناقشة الشروط المرجعية لاختيار المؤسسة التي تستضيف الآلية

العالمية، ولذا فقد تقرر إعادة الاتصال بالمؤسسات ودعوتها للتقدم برغبتها في هذا المجال ومناقشة هذا الموضوع في الدورة العاشرة.

جـ) القواعد المالية

تتضمن ورقة المناقشات تعريف المدى الزمني للميزانية (سنتان تبدأ بسنة زوجية)، ومكونات الميزانية، والمكونات المالية، والمساهمات المالية والتي تتكون من المساهمات السنوية للأطراف والمساهمات التطوعية للأطراف وغير الأطراف والتي اتفق على أن تكون مقومة بالدولار الأمريكي، وقواعد المراجعة المحاسبية، وتكاليف المساندة الإدارية، وطريقة اتخاذ القرار.

د) مسائل العلم والتكنولوجيا

لم تكن هناك مشكلات كثيرة في صيغة الوثيقة المقدمة فلم تستغرق وقتا طويلا حتى توافق عليها الجميع. وتتضمن الوثيقة في شكلها النهائي ثلاثة أقسام يتعلق الأول بالشروط المرجعية للجنة العلم والتكنولوجيا، والثاني بتشكيل هيئة الخبراء المستقلين، والثالث بتشكيل مجموعات الاستشاريين. وتتشكل اللجنة من ممثلي أطراف الاتفاقية لمعاونة مؤتمر الأطراف بالمعلومات في المسائل العلمية والتكنولوجية، وتقوم بحصر وتقييم الهيئات وشبكات الاتصال الدولية ذات الصلة وتتعاون معها لتنفيذ الاتفاقية محليا وإقليميا وعالميا. وللجنة هيئة مكتب مكون من رئيس وأربعة نواب يقوم مؤتمر الأطراف بانتخابهم. وعضوية هيئة المكتب لا تزيد عن دورتين متتاليتين. وتقارير اللجنة متاحة للجميع واجتماعاتها مفتوحة.

والغرض من تشكيل هيئة الخبراء المستقلين هو إمداد مؤتمر الأطراف بقائمة متجددة لأسماء خبراء يمكن الاستعانة ببعضهم في تشكيل مجموعات

الاستشاريين. ويمكن لدول الأطراف أن تقدم للسكرتارية بالطرق الدبلوماسية بيانا بأسماء خبراء متميزين في المعرفة والتخصص.

ويقوم مؤتمر الأطراف طبقا للوثيقة بتعيين لجان استشارية من قائمة لجنة الخبراء المستقلين بتزكية من لجنة العلم والتكنولوجيا، ويتم تشكيل اللجان على أن يؤخذ في الاعتبار تنوع التخصصات والتوزيع الجغرافي والتأهيل العلمي والخبرات العملية وتمثيل المرأة بشكل متوازن. ولن تزيد اللجان المشكلة في أي وقت عن ثلاثة، ولا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن ١٢ يقوم مؤتمر الأطراف بتعيين أحدهم مقررا. وتقدم اللجان الاستشارية تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف من خلال لجنة العلم والتكنولوجيا، وتكون هذه التقارير مفتوحة ومتاحة للجميع.

هـ) قواعد وطرق العمل

بدأ النقاش في هذا الموضوع بالمواد التي تتعلق بالأجهزة المعاونة لمؤتمر الأطراف استكمالا للمناقشات التي تمت في الدورة السابقة، ثم انتقل إلى مناقشة وظائف السكرتارية الدائمة وواجبات رئيس السكرتارية، وتسيير العمل من حيث علنية أو سرية الجلسات، والسوابق القانونية التي يعتد بها، ونقط النظام، والاقتراحات ونظم التعديل عليها وسحبها. وحدث نقاش طويل حول ترتيب الدول أثناء أخذ الأصوات حيث رأت الدول الناطقة بالإنجليزية أن يكون الترتيب معتمدا على ترتيب الأسماء باللغة الإنجليزية مثلما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات البيئية السابقة.

وحدث أيضا نقاش طويل حول اللغات الرسمية وهي العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية في جلسات ومداولات مؤتمر الأطراف، في عودة لما سبق واقترحته اليابان وأيدته الولايات المتحدة

الأمريكية والمملكة المتحدة باختصار عدد اللغات المستعملة في مداولات الاتفاقية بحجة أن استعمال اللغات الست يمثل عبئا إداريا وماليا ضخماً على السكرتارية. وكان موقف مصر ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية أن اتفاقية مكافحة التصحر هي إحدى الاتفاقيات التي تم الوصول إليها تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى ذلك فإن نظم وإجراءات العمل بها لابد أن تتفق مع نظم وإجراءات الأمم المتحدة التي تستعمل جميع اللغات الرسمية الست. وتم في النهاية الاتفاق على أن يقوم ممثل اليابان بسحب اقتراحه على أن يسجل تحفظ بلاده على المادة الخاصة باللغات الرسمية.

و) نظم تبادل المعلومات

تضمنت ورقة العمل التي أعدتها السكرتارية حصيلة المناقشات أثناء الدورة الثامنة، وعرضت أيضا تقريرا أعده مرصد الصحاري والساحل The Sahara and Sahel Observatory بالاشتراك مع بعض التجمعات تحت الإقليمية الأفريقية عن الدلائل والمؤشرات الخاصة بالتنفيذ. وحدث توافق على ورقة السكرتارية دون جدل طويل. وتتكون الوثيقة في شكلها النهائي من مقدمة تتضمن الأهداف، والتزامات الأطراف سواء المتأثرة بالتصحر أو الدول المانحة، وطريقة صياغة ومحتويات التقارير التي تقدمها الأطراف، واللغة التي يكتب بها التقرير، وموعد تقديمه، وتجميع التقارير في السكرتارية الدائمة، والمراجعة.

ويوضح تقرير مرصد الصحاري والساحل تنوع دلائل مراجعة التنفيذ طبقا للمراحل. ففي البداية تكون الأولوية لدلائل التنسيق والمشاركة، ويأتي في مرحلة ثانية دلائل البناء المؤسسي للبرنامج الوطني وإطاره القانوني وتحديد

آليات التمويل وتقرير الجوانب الفنية وإنشاء آلية وطنية للرصد والتحليل والتقييم وتبني أساليب المشاركة. ويأتي في المرحلة الثالثة تنفيذ المشروعات طبقاً للأولويات والربط مع المجموعات تحت الإقليمية والتأثير على بناء وتحسين القدرات ومشاركة الجهات المحلية والوطنية والخارجية وتحسين القدرات ومعطيات الرصد والتقييم للخطط الجارية.

ويوضح التقرير أيضا أهمية الدلائل والمؤشرات الخاصة بتنفيذ برنامج مكافحة التصحر التي تتعامل مع أربعة مجالات هي مجال البيئة/ الأرض ومؤشراته هي الغطاء النباتي واستهلاك الطاقة وانتشار الملوحة والغدق، ومجال البيئة/ المياه ومؤشراته كمية ونوعية ومعدل استخدام المياه السطحية والجوفية، ومجال النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومؤشراته متوسط دخل الفرد وعدد السكان الفقراء الذين يعيشون في مناطق الأراضي الجافة، ومجال المؤسسات ومؤشراته التصديق على الاتفاقيات البيئية وتكوين مجالس وجمعيات للتنمية المستدامة.

التحليل النهائي لأعمال الدورة التاسعة

١. كان وفد إسرائيل غاية في النشاط وكانت توجهاته تؤكد على تميز المستوى التكنولوجي لإسرائيل واستعدادها لمساعدة الدول المتأثرة. وكان أجدر بمصر حينئذ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويق الخبرة المصرية – وهي خبرة عريقة على وجه اليقين – إلى الدول المتأثرة وخصوصا في أفريقيا.

٢. أوشكت الاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ حينئذ ومصر خارج جميع التجمعات تحت الإقليمية الأفريقية بما يمثل عقبة كبرى أمام استفادتها الكاملة من فرص متاحة. وكان يمكن التغلب على هذه المشكلة إذا تم إقناع سكرتارية الاتفاقية بضرورة التشاور مع مصر في المشروعات التي تنفذ في تجمع الوحدة

المغاربية أو تجمع الإيجاد حيث لمصر حدود مشتركة مع بعض دول هـذين التجمعين، كما يمكن تنفيذ بعض المشروعات المشتركة مع الدول الأفريقيـة من خلال الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية أو المركز الدولي للزراعـة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

٣. شاركت مصر في هذه الفترة في النشاط الدولي الخاص بالتصحر على ثلاث جبهات هي اتفاقية التصحر، واللجان النوعية المرتبطة بمباحثات السلام فـي الشرق الأوسط، ومبادرة البنك الدولي الخاصة بتنفيذ مـشروعات مـشتركة تحت مظلة الايكاردا. وكان من الضروري أن يكون لكافة أوجه النشاط فـي هذا المجال وعاء واحد تتكامل فيـه الجهـود وتقـل احتمـالات تكراريـة المشروعات في القطاعات المختلفة.

٤. عرضت إيطاليا استضافة اجتماعات مؤتمر الأطراف الأول للاتفاقيـة فـي سبتمبر ١٩٩٧، وكان على مصر أن تفكر في العائد السياسي والاقتـصادي لانعقاد مؤتمر الأطراف الثاني للاتفاقية في القاهرة. وفي هذا السياق قامـت عدة دول باستضافة رئيس اللجنة وسكرتيرها التنفيذي وإحاطتهم علما علـى الطبيعة بالجهود التي تقوم بها لمكافحة التصحر، وكان جديرا بنا أن ندعوهما لزيارة مصر حيث يمكن إعداد برنامج حافل لزيارة مشروعات كبرى يقـوم بها خبراء متميزون. وكان يمكن للجنة القومية للتصحر بعد أن أعيد تشكيلها لتضم رئيسي لجنتي الزراعة والري في مجلسي الشعب والشورى إضافة إلى فنيين من الوزارات المعنية وممثلين للقطاع التعـاوني أن تمـارس مهمتهـا التنسيقية المنوطة بها انسجاما مع نصوص الاتفاقية.

الدورة العاشرة – نيويورك ١٩٩٧

عقدت اجتماعات الدورة العاشرة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يناير ١٩٩٧. وتبين من تقرير السكرتارية قيام ٦٠ دولة بالتصديق على الاتفاقية حتى تاريخ انعقاد الدورة مباشرة، وأن الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٦ ديسمبر ١٩٩٦ حيث مضى ٩٠ يوما على تصديق الدولة رقم ٥٠ وهي تشاد على الاتفاقية. ولوحظ أن غالبية الدول المصدقة تنتمي إلى مجموعة الدول النامية باستثناءات قليلة منها هولندة وكندا وألمانيا وأسبانيا والمملكة المتحدة.

وتحدث ممثلو دول نامية كالعادة عن عدم رضاهم لتدني مساهمات الدول المانحة مقارنة بالأعمال المطلوبة كما أشار بعضهم إلى تدني القبول السياسي للدول المانحة لهذه الاتفاقية مقارنة باتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وأشار ممثلو دول منظمة التعاون والتنمية إلى المشروعات التي قاموا بها في الدول النامية المتأثرة، كما أشار بعضهم إلى تجربة ألمانيا في ناميبيا بمفهوم chef-de-file، حيث تقوم دولة متقدمة نيابة عن دولة نامية بحمل ملفها الخاص بالتصحر وتسعى للحصول على المعونات اللازمة من جهات تمويل متاحة دوليا لتنفيذ مشروعاته.

وجاء في كلمة مصر أنها تقوم بإعداد برنامجها اعتماداً على خبرتها الممتدة وتكوين مجموعة عمل للتنسيق فيما بين الوزارات المعنية، وأن الخطة العامة للدولة في المستقبل المنظور تهدف إلى زيادة الحيز المعمور من ٥ إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠١٧، وأن المشروعات الكبرى ذات الصلة تتضمن مشروع التنمية المتكاملة للساحل الشمالي، والمشروع القومي لتنمية سيناء، ومشروع توشكى، وأن مصر تسعى للحصول على معونات الدول المانحة لاستكمال الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برنامجها، كما يمكنها المساهمة بخبرتها الفنية في

مشروعات الدول الأفريقية تأكيداً لروح المشاركة كما عبرت عنها مقررات مؤتمر ريو واتفاقية التصحر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال اجتماع دورات سابقة اعتماد تسجيل حوالي ٣٤٠ منظمة غير حكومية بطريقة هادئة دون أن يجري عليها نقاش. وكان من ضمن المنظمات التي تم اعتمادها منظمة Eco Peace وهي منظمة إقليمية تتكون من أطراف إسرائيلية أردنية فلسطينية مصرية ومركزها الرئيسي في القدس الشرقية ورئيسها مصري. وقد طلب ممثل سوريا عقد اجتماع عاجل لممثلي الدول العربية بهدف وقف اعتماد هذه المنظمة بحجة أنها تعمل في أرض عربية محتلة كما أنها تعمل في مجال المياه وهو أحد موضوعات النزاع العربي الإسرائيلي، إلا أن سعي الدول العربية لم يكلل بالنجاح لأن تسجيل المنظمات في السكرتارية عمل إداري بحت.

كما أشار ممثل سلطنة عمان إلى أن وضع إسرائيل ضمن المجموعة الآسيوية لا يتفق مع أحكام الإجراءات المعمول بها في منظمة الأمم المتحدة حيث تصنف ضمن مجموعة غرب أوروبا، وقد رد عليه سكرتير الاتفاقية بأن السكرتارية لم تضع إطارا يحدد وضع الدول في المجموعات المختلفة، كما أن نطاق التصحر يرتبط بالوضع الجغرافي وليس بالوضع السياسي. ولعل الدول العربية الآسيوية قد تأخرت كثيراً في إثارة هذا الموضوع حيث صار تكرار تواجد إسرائيل ضمن دول المجموعة الآسيوية في الدورات السابقة أمراً واقعاً استغرق عدة سنوات حتى تم تداركه.

وتمت الموافقة في الجلسة العامة الختامية للدورة على عقد مؤتمر الأطراف الأول في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٧ استجابة لدعوة من الحكومة الإيطالية.

مداولات الدورة

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

قبلت اللجنة العرض المقدم من سكرتير عام الأمم المتحدة لتقديم الدعم الإداري وعمل ترتيبات مساعدة السكرتارية. ويدعو القرار سكرتير عام الأمم المتحدة لمشاورات مع هيئة مكتب مؤتمر الأطراف لتعيين السكرتير التنفيذي للاتفاقية. يؤكد القرار على أن الاتفاقية لن تندمج مع برنامج العمل أو البناء الإداري لأي من أقسام أو برامج الأمم المتحدة، ويقرر أنه ستتم مراجعة ترتيبات وآثار هذا القرار قبل مؤتمر الأطراف الرابع. وتقدمت السكرتارية بمشروع برنامج يتيح تكوين سكرتارية دائمة تتكون من ٣٤ فرداً عام ١٩٩٩. وكان من رأى بعض دول منظمة التعاون والتنمية أن تتكون السكرتارية من أقل عدد ممكن لضمان كفاءة العمل، على حين رأت بعض الدول الأفريقية أن النشاط المتزايد المرتبط بالاتفاقية يتطلب زيادة أفراد السكرتارية.

ومن جهة أخرى استمرت ألمانيا وأسبانيا وكندا التي سبق وأن تقدمت برغبتها في استضافة مقر السكرتارية الدائمة في التنافس للفوز بالمقر. وقد أقام كل منها حفلات استقبال للوفود المشاركة تم فيها عرض وتأكيد المزايا التي تعرضها مقابل استضافة السكرتارية. وتكونت مجموعة تلامس من أعضاء هيئة مكتب الاتفاقية وممثلين عن الدول الثلاث لبحث كيفية اختيار مؤتمر الأطراف الأول لدولة المقر.

ب) تسكين الآلية العالمية

استغرقت مناقشة هذا الموضوع الجزء الأكبر من اجتماعات الدورة حيث تم تداوله في اجتماعات اللجنة واجتماعات مجموعة العمل الأولى واجتماعات

مجموعة التلامس، وكذلك في اجتماعات غير رسمية بعد انتهاء الوقت المخصص للعمل. وربما كان طول النقاش راجعا إلى أن فكرة الآلية العالمية فكرة مستحدثة ليس لها نظير في الاتفاقيات البيئية الأخرى، ثم أن المنطلقات الأساسية للدول النامية والدول المانحة تختلف اختلافا كبيراً. فالدول النامية ترى أن تكون للآلية العالمية قدرة على حشد وتحريك المصادر المالية كما يجب أن تكون لها مواردها المالية الخاصة مثلما هو الحال مع مرفق البيئة العالمي الذي يرتبط باتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وترى الدول المانحة أن الاتفاقية تنص على أن تحريك الموارد المالية هي مسئولية الأطراف وليست مسئولية الآلية العالمية، كما ترى أنه إذا قامت الآلية بصرف موارد مالية فإن ذلك يتطلب وجود قواعد للصرف، وليس هناك مثل هذه القواعد في الاتفاقية.

وأمكن في اليوم الأخير من الاجتماعات حصر الخلاف في ثلاث نقاط هي الموارد الجديدة والإضافية ومدى ضرورة الإشارة إليها، وتعريف حشد الموارد ومدى قوة العمل في هذا المجال، ومدى قدرة الآلية على توجيه الموارد المالية. وتم الاتفاق على إعادة توجيه الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمرفق العالمي للتنمية الزراعية للتقدم بعرض وشروط قبولها لاستضافة الآلية، وكذلك دعوة مؤتمر الأطراف الأول للفصل في طبيعة وظائف الآلية العالمية، حيث يتطلب ذلك بعداً سياسياً لاتخاذ القرار، خصوصاً وأن مندوبي دول مانحة ذكر أن دولهم قد قامت بالتصديق على الاتفاقية على اعتبار أن الآلية العالمية ليست لها قدرات مالية ذاتية.

جـ) القواعد المالية

الوثيقة المقدمة من السكرتارية هي حصيلة مناقشات الموضوع في الدورة التاسعة، وتم حسم الخلاف في وجهات النظر حيث اتخذت القواعد المالية

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي كوثيقة مرجعية. وتتضمن الوثيقة تعريف المدى الزمني للميزانية (سنتان تبدأ بسنة زوجية)، ومكونات الميزانية، والمكونات المالية، والمساهمات السنوية للأطراف، والمساهمات التطوعية، وقواعد المراجعة والمحاسبة، وتكاليف المساندة الإدارية، وتم الاتفاق على أن تكون العملة هي الدولار الأمريكي والجهة المساندة للسكرتارية هي الأمم المتحدة.

د) مسائل العلوم والتكنولوجيا

كانت هناك ثلاث وثائق معروضة للمناقشة تتعلق الأولى ببرنامج العمل الذي يتضمن أربع موضوعات ذات أولوية هي ترابط المعاهد المختصة بالتصحر في شبكة معلومات متعاونة، والمؤشرات والدلائل الخاصة بالتصحر، وحصر ومراجعة المعارف المحلية والتقليدية، والأسس التي يتم عليها بناء أولويات البحوث العلمية المطلوبة. والوثيقة الثانية تتعلق بالمؤشرات والدلائل التي سبق وأن تمت مناقشتها في اجتماعات الدورة التاسعة وإمكانيات استعمالها في كافة المناطق. والوثيقة الثالثة تتعلق بالهيئات المهتمة بعمل اللجنة.

وتوافقت الآراء على إتاحة المزيد من الوقت للتشاور في هذه الموضوعات وتقديم وثائق جديدة تتعلق بطبيعة وتوقيت عمل اللجنة في حصر ومراجعة البحوث العلمية، والخبرات والمعارف والتكنولوجيا المحلية، وأسس تقييم أولويات البحوث المطلوبة، وإجراء مشاورات مفتوحة للتعرف على الهيئات والمؤسسات التي يتوازى عملها واهتمامها مع الموضوعات التي ستتكفل بها اللجنة، مع الاهتمام بصفة خاصة بالهيئات التي يمتد عملها على النطاق الإقليمي وتحت الإقليمي، والاستمرار في المشاورات المفتوحة بخصوص دلائل ومؤشرات التصحر.

هـ) قواعد وطرق العمل

تتعلق الوثيقة الخاصة بهذا الموضوع بوظائف السكرتارية الدائمة، وتسيير العمل أثناء الجلسات، والاقتراحات والتصويت وانتخاب هيئة المكتب، واللغات المستعملة في المؤتمر. وانحصر الخلاف في كيفية تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا. وكان الاتجاه العام أن يتكون مكتب المؤتمر من رئيس وتسعة نواب بالإضافة إلى رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا، إلا أن الخلاف تركز حول توزيع المقاعد التسعة. فقد رأت مجموعة دول الـ ٧٧ والصين أن يكون لكل مجموعة جغرافية من مجموعات الأمم المتحدة مقعدين ويكون لمجموعة الدول الأفريقية ثلاثة مقاعد، على حين رأت أسبانيا أن يكون التمثيل طبقا للملاحق الخاصة بالاتفاقية وليس طبقا للتوزيع الجغرافي. وكان الاتجاه العام أيضا أن يتكون مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا من رئيس وأربعة نواب، غير أن الموافقة على ذلك تم ربطها بالاتفاق على هيئة مكتب مؤتمر الأطراف.

وكان من المفترض أن تنهي اللجنة أعمالها مع نهاية الدورة، غير أن الاجتماعات امتدت إلى ما بعد مواعيد العمل الرسمية دون أن تتمكن اللجنة من التوافق على موضوعات هامة، فتقرر عقد دورة استثنائية امتداداً للدورة العاشرة لتجنيب مؤتمر الأطراف مشقة البحث في موضوعات إجرائية بدلا من التركيز على تنفيذ الاتفاقية.

التحليل النهائي لأعمال الدورة العاشرة

١. استغرق الخلاف الحاد حول طبيعة الآلية العالمية معظم وقت الدورة. وربما تسبب التفاؤل المفرط للدول النامية في تعميق الخلاف، كما تسببت مصاعب اجتماعية وسياسة عانت منها بعض الدول المانحة في هذه الفترة في عدم

تمكنها من تقديم مساعدات كان يمكن أن تقدمها في ظروف أفضل. وقد اقتربت المفاوضات عدة مرات من الانهيار، غير أن أصوات بعض العقلاء تغلبت في النهاية فحلت بعض نقط الخلاف وأجلت النظر في البعض الآخر.

٢. كان من الضروري بعد أن دخلت الاتفاقية موضع التنفيذ أن تستجيب مصر لكافة التزاماتها لكي تعظم استفادتها منها، وتبادر بالتشاور على المستوى المحلي والإقليمي ومع الدول والجهات المانحة تمهيداً لإعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. ومن المؤكد أن هناك مشروعات كثيرة في مصر يمكن أن تقدم للعالم الخارجي كأعمال نموذجية لمكافحة التصحر.

الدورة العاشرة الممتدة – جنيف ١٩٩٧

عقدت اللجنة هذه الدورة امتدادا للدورة العاشرة في مقر الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ لاستكمال مهمتها بصورة نهائية قبل انعقاد المؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية. وكان المستهدف هو حسم خلافات متبقية حول تكوين مكتب مؤتمر الأطراف، ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، واختيار مقر السكرتارية الدائمة، وتقرير طبيعة الآلية العالمية واستضافتها.

مداولات الدورة

تبين من تقرير سكرتير الاتفاقية في بداية الاجتماعات أن ١٠٧ دولة قد صدقت عليها حتى ١٩٩٧/٦/٢٩. وتوضح الإحصائيات أن الدول الإفريقية هي المجموعة الأكبر في هذا المجال حيث صدقت ٤٣ دولة إفريقية مقابل ٢٥ آسيوية، ١٩ من أمريكا اللاتينية، ٢٠ من منظمة التعاون والتنمية. ولم تصدق كل من الولايات المتحدة واليابان على الاتفاقية وهو ما يمثل غياب دعم مالي محتمل من دول مؤثرة.

تطرقت كلمة مصر في الاجتماعات إلى ثلاثة موضوعات تتضمن حث الدول التي لم تصدق على الاتفاقية حتى تاريخه أن تصدق عليها في أقرب فرصة، وحث الدول المانحة على دعم الدول النامية المتأثرة لإعداد برامجها الوطنية لأنها عملية معقدة تتطلب توافر إمكانيات مادية وفنية قد لا تتوفر محليا، والتأكيد على أهمية أن يكون رئيس مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا على درجة عالية من الفهم والإدراك لمشكلات التصحر، وذلك في إشارة مسبقة لرغبة مصر في تزكية الدكتور القصاص رئيسا للجنة.

وأرسلت وزارة الخارجية المصرية بناء على طلب من وزارة البيئة إلى سكرتارية الاتفاقية خطابا تطلب فيه ترشيح الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص لرئاسة اللجنة. وتبين بعد فترة أن الترشيح يتطلب المرور من خلال المجموعة الأفريقية وهو ما قام به وفد مصر المشارك في اجتماعات التشاور الأفريقية الخاصة بتنسيق المواقف. وقد قوبل الترشيح في البداية بشيء من التردد حيث أن مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة الذي عقد في بوركينا فاسو في مارس ١٩٩٧ كان قد زكى ترشيح مندوب موريتانيا رئيسا للجنة الكلية بمؤتمر الأطراف، وتم اعتماد هذا القرار في مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في وقت لاحق.

وكانت وجهة نظر الدول المترددة أنه مع تقديرها الكامل لمنزلة الدكتور القصاص، فمن غير المحتمل أن توافق الدول غير الأفريقية أطراف الاتفاقية على أن تكون لجنتين من لجان المؤتمر تحت الرئاسة الأفريقية. غير أن وفد مصر أقنع المجموعة بأن تزكية ترشيح الدكتور القصاص صاحب المنزلة العلمية الرفيعة يمثل دعما كبيرا لتنفيذ الاتفاقية، وباعتبار أن الاتفاقية تهدف إلى مساعدة افريقيا في المقام الأول، فليس كثيراً أن تتولى أفريقيا رئاسة لجنتين من لجان الاتفاقية.

وتواصلت المشاورات الجانبية داخل مجموعة الدول الـ ٧٧ والصين حيث تفهمت مجموعة الدول الآسيوية – بدعم من الدول العربية الآسيوية- الوضع وارتضت برئاسة الدكتور القصاص للجنة. غير أن دول أمريكا اللاتينية كأحد مكونات مجموعة الدول الـ ٧٧ والصين أصرت على الرفض، خصوصاً بعدما تبين أن أفريقيا سوف تقوم باستضافة المؤتمر الثاني للأطراف عام ١٩٩٨ وبالتالي سيكون لها رئاسة المؤتمر. والمرشح الظاهر في ذلك الوقت لاستضافة المؤتمر – بصفة غير رسمية – هما السنغال ومصر. وفي صباح اليوم الأخير من الاجتماعات ارتضت المجموعة الأفريقية أن تتنازل عن رئاسة لجنة العلم والتكنولوجيا لمجموعة أمريكا اللاتينية مكتفية بمنصب نائب رئيس اللجنة. وتجسد هذه الحالة غياب التنسيق أحيانا بين مؤسسات حكومية مصرية تعمل في مجالات متداخلة فتضيع مكاسب مادية أو أدبية كانت في متناول اليد.

وتحدث في الاجتماعات نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الإسرائيلي فأشار إلى إنشاء معهد دولي متخصص لدراسات التصحر في سيد بوكر بالنقب بمعونة من هيئة GTZ الألمانية. ويتيح المعهد فرص التدريب والحصول على درجات علمية عالية في التصحر. كما أشار إلى أن إسرائيل تتعاون مع بعض دول المنطقة ومعظم دول آسيا في مكافحة التصحر.

قرارات الدورة

توافقت الآراء بعد مفاوضات استمرت حتى اللحظات الأخيرة على القرارات التالية:

١ . يتشكل مكتب المؤتمر الأول للأطراف برئاسة إيطاليا وعضوية تسعة نواب أحدهم رئيس مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، غير أن نسق توزيع المقاعد إقليميا ظل عصيا على توافق الدول فترك الفصل فيه لمؤتمر الأطراف.

٢. إحالة كل من موضوعي اختيار مقر السكرتارية الدائمة وطبيعة الآلية العالمية واستضافتها إلى مؤتمر الأطراف الأول لاتخاذ القرار المناسب.

٣. التوصية بتشكيل لجنة خاصة تعرف بإسم "لجنة مراجعة تنفيذ الاتفاقية"، تقوم باستعراض خطوات تنفيذ الاتفاقية في الدول النامية والدول المانحة والهيئات الدولية ذات الصلة من واقع التقارير المقدمة من كل طرف. ويأتي ذلك استجابة لاقتراح سبق أن تقدمت به مصر في الدورة الثامنة للجنة في فبراير ١٩٩٥.

وقد حاولت دول منظمة التعاون والتنمية إثارة موضوع البرامج والميزانية، وعبر بعض متحدثيهم عن عدم الرضا للتضخم المقترح في وظائف السكرتارية. غير أن دول مجموعة الـ ٧٧ اقترحت مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر الأطراف وهو ما تمت الموافقة عليه. ومن جهة أخرى آثار ممثل إسرائيل استبعاد دولته من اجتماع نظمته إيران وسوريا لدول المجموعة الآسيوية، واحتج بأن دولته تقع جغرافيا في آسيا وأنها تتعاون في مجالات مكافحة التصحر مع العديد من الدول الآسيوية. وعقب عليه ممثل سوريا – الذي ذكر أنه يتحدث نيابة عن جميع الدول العربية – وطالب بضرورة اتباع نظم الأمم المتحدة في تكوين المجموعات الإقليمية. وطبقا لهذه النظم فإن إسرائيل تنتمي إلى المجموعة الأوروبية، كما سجل احتجاجه على دعوة إسرائيل لحضور المنتدى الآسيوي الأفريقي الثاني الذي يعقد في نيامي بالنيجر في أوائل سبتمبر ١٩٩٧ بينما لم توجه الدعوة إلى أي دولة عربية آسيوية.

وتم في الجزء الأخير من الجلسة الموافقة على جدول الأعمال المقترح لاجتماعات المؤتمر الأول للأطراف الذي سيعقد في منظمة الأغذية والزراعة في روما في الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٧. ويتضمن الجدول

جلسة افتتاحية عامة، وانتخاب أعضاء مكتبي المؤتمر ولجنة العلم والتكنولوجيا بعد اعتماد وثيقة قواعد وطرق العمل وتصفية ما بها من خلافات حول طبيعة التشكيل، ويلي ذلك جلسات عمل لبحث الإجراءات والترتيبات التي انتهت إليها اللجنة الحكومية.